ما رواه ابو داود وابن ماجه من طريق زكريا بن يحيى ابى العوام عن ابى عثمان النهدى
عن سلمان الفارسى قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجراد فقال اكثر جند
الله لا آكله ولا احرمه وقد رواه حماد بن سلمة وسليمان التيمى وغيرهم من الثقات مرسلا فلم
يصح للاحتجاج فمن ثم قال البغوى ان حديث سلمان ضعيف ولا يلزم من كون الحديث
الذى يروى من طريقه ضعيف العلة ان يكون سلمان ضعيف الحديث كيف وهو
من نجباء الصحابة وشهد الخندق وما بعده وبدرا على قول وقال فيه النبى صلى
الله عليه وسلم سلمان منا اهل البيت قال انا فقه من ابى الدرداء وكان من الزهاد
المعروفين والعباد المشهورين ومناقبه كثيرة وفضائله جمة غزيرة شهيرة
ليس هذا موضع بسطها وبالجملة اجمع اهل السنة على فضله وجلالته وتسنة الطعن
الى الشافعية كذب وافتراء عليهم على ان مذهبنا ومذهب اكثر اهل السنة والجماعة
ان الصحابة كلهم عدول فاى دود مرك لهذا المدعى حتى نخرج منه فهذا
الطعن من كبائر الذنوب فليتب من سوء صنيعه ولا بأس عليه فى الصحابى
الجليل وثانيا بالافتراء على اصحاب الشافعى **قوله** فكيف تمسك الخ لا يخفى على ذوى

البصيرة التامة ان التمسك كيف وقع وبما وقع وهل هو بقواعد المذهب او بالحديث
فقط **قوله** وفى الحديث الثانى كلام طويل هذه مجرد دعوى والجرح كما قيل لا مبينا
فان وقف فوقف على نقل عن اهله والا فيدخل فى وعيد من كذب على متعمدا الحديث
قوله اطمينانا القلوب المحمدية قد ابطلت سابقا الاستدلال بالحديث مطلقا
فقلبك لا يطمئن اليه وهذه الاحاديث والذى اورده صاحب الفتوى لا تناقض بينهما
عند المؤمنين الراسخين فى العلم فتبين على وجه يذهب صدى اذهان المرتابين **قوله**
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحلال بين الخ قال محى الدين النووى معناه
ان الاشياء ثلاثة اقسام حلال بين واضح لا يخفى حله كالخبز والفواكه والزيت
والعسل والسمن واللبن ما كول اللحم وبيضه وغير ذلك من المطعومات وكذلك الملابس
والنظر والمشى وغير ذلك من التصرفات فيها حلال بين واضح لا شك فى حله واما
الحرام البين فكالخمر والخنزير والميتة والبول والدم المسفوح وكذلك الزنا
والكذب والغيبة والنميمة والنظر الى الاجنبية واشباه ذلك واما المشتبهات
فمعناه انها ليست بواضحة الحل ولا الحرمة فلهذا لا يعرفها كثير من الناس ولا يعلمون حكمها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)